IFAD
INTERNATIONAL
FUND FOR
AGRICULTURAL
DEVELOPMENT

FIDA
FONDS
INTERNATIONAL
DE DÉVELOPPEMENT
AGRICOLE

FIDA
FONDO
INTERNACIONAL
DE DESARROLLO
AGRÍCOLA

IFAD
الصندوق
الدولي للتنمية
الزراعية

المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

خطاب

لينارت بوغه

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مونتيري، المكسيك

18 مارس/آذار 2002

المرجو التصحيح بعد إلقاء البيان

السيد الرئيس،
أصحاب السعادة،
سيداتي وسادتي،

يشرفني أن تتاح لي هذه الفرصة لأتحدث أمام الدورة الوزارية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

لقد رسم زعماء العالم في قمة الألفية تلك الرؤى التي يسعى إليها هذا المؤتمر الدولي لتمويل التنمية حينما أكدوا التزامهم بخفض معدلات الفقر بمقدار النصف بحلول عام 2015 وتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى لقمة الألفية.

واليوم ما يزال هناك 1.2 مليار من بني البشر يعيشون في فقر مدقع، ويجهدون لسد رمقهم بالاعتماد على أقل من دولار واحد يوميا. ويقطن ثلاثة أرباع هؤلاء الفقراء، أي قرابة 900 مليون نسمة، في المناطق الريفية التي ستظل مقرا لغالبيتهم بحلول عام 2025. وعلى هذا، فإن على التنمية الريفية، إذا ما كان الحد من الفقر هو هدفها الأسمى، أن تنصب على المواقع التي يعيش فيها الفقراء – أي على المناطق الريفية.

ولا يقل مضمون المساعدة الإنمائية أهمية عن وجهتها. ولا مراء في أن الاستثمارات في قطاعي الصحة والتعليم بالغة الأهمية، ولاسيما في ضوء جائحة الإيدز والأوبئة الأخرى. ولكن بما أن معظم الفقراء والضعفاء يقطنون المناطق الريفية، فإن من الواجب أن يتركز الجانب الأعظم من الإنفاق الاجتماعي على تلك المناطق ، ولاسيما على نظم التعليم الابتدائي والرعاية الصحية الأولية.

غير أن المستبعد أن يكون الإنفاق الاجتماعي بحد ذاته مستداما دون زيادة الإنتاج والدخل. وعلى سبيل المثال، فقد نجحت تنزانيا خلال السبعينات وأوائل الثمانينات في تحقيق نمو باهر في المؤشرات الاجتماعية والاستثمارية الاجتماعية. ولكن تبين أن من العسير الحفاظ على هذه المؤشرات في ضوء الفشل في تعزيز الإنتاج والدخل بوتيرة مناظرة. وهكذا، فإن الأمر يقتضي إرساء توازن بين الاستثمار في القطاع الاجتماعي والاستثمار الرامي إلى مساندة الأنشطة الإنتاجية للفقراء.

ويعتمد معظم فقراء الريف البالغ عددهم 900 مليون نسمة على الزراعة والحرف والخدمات المتصلة بها كمورد للرزق. وتتمثل الوسيلة الفضلى للحد من الفقر في خلق الظروف المواتية التي يستطيع فيها المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة، ولاسيما المزارعات اللواتي ينتجن في الكثير من البلدان معظم المحاصيل الغذائية، وكذلك المجموعات الريفية الفقيرة الأخرى، النهوض بالقدرة الإنتاجية والدخل. ويتطلب ذلك سياسات تشجع النمو الريفي والزراعي.

ومع الأسف، فإن الاتجاهات التي شهدتها المساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات الأخيرة كانت عكس ذلك تماما. فقد انخفض النصيب المخصص من هذه المساعدة إلى القطاع الريفي انخفاضا شديدا بين عامي 1988 و1999، وهبط حجم المساعدة الإنمائية الرسمية لقطاع الزراعة بنحو 50 في المائة. ووفقا لتقديرات منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي فإن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى قطاع

الزراعة تشكل قرابة 8% فقط من المجموع. ثمانية في المائة من المساعدة الإنمائية لمساندة موارد رزق ثلاثة أرباع الفقراء. فهل هذا يعقل؟

وعلى مدى التاريخ، وباستثناء بضعة بلدان الغنية بالموارد المعدنية، فإن النمو الاقتصادي والتنمية قد انطلق بفعل نمو القدرة الإنتاجية والإنتاج في قطاع الزراعة. وينطبق ذلك على إنكلترا في القرن الثامن عشر، كما ينطبق على "النمور الآسيوية" في القرن العشرين. واليوم، وفي العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض، فإن نسبة قطاع الزراعة الخاص بأصحاب الحيازات الصغيرة والعمالة الريفية المرتبطة به يوفران جانبا كبيرا من فرص العمالة الكلية، وجزءا هاما من الصادرات وفي هذه البلدان، وما لم يتم تعزيز القدرة الإنتاجية ووتائر النمو في القطاع الزراعي، فإن من الصعب إيجاد سبل لمساندة النمو الاقتصادي المستدام.

السيد الرئيس،

إن خفض معدلات الفقر بمقدار النصف خلال خمس وعشرين سنة هو هدف يسهل تحقيقه. وفي الواقع، فإن عددا من البلدان في شرقي آسيا وكذلك عدة مقاطعات في الهند، تزيد مساحتها عن مساحة الكثير من البلدان، قد نجحت في خفض مستويات الفقر بنسبة خمسين في المائة أو أكثر بين عامي 1975 و2000. وهكذا، فإن المهمة المطروحة قابلة للتحقيق. أما التحدي الماثل فهو اعتماد السياسات المناسبة وحشد الموارد لتحقيق الهدف المنشود.

وتشير التقارير المعدة للمؤتمر وللجنة التنمية إلى أن بلوغ أهداف قمة الألفية يتطلب زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بمقدار يتراوح بين 50 مليون و54 مليون دولار أمريكي سنويا، أي مضاعفة المستوى الراهن تقريبا. وبما أن ثلاثة أرباع الفقراء يعيشون في المناطق الريفية، فإن من المفروض توجيه نسبة مماثلة من هذه الموارد إلى القطاع الريفي أيضا، بما يحقق توازنا أفضل بين استثمارات القطاع الاجتماعي والاستثمارات في الأنشطة والمرافق الإنتاجية.

إن مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية هو هدف طموح بدون شك، ولكن ما هو مهم على وجه الخصوص هو أن يرسم مؤتمر مونتيري معالم الطريق نحو زيادة المساعدة الإنمائية.

السيد الرئيس،

لقد حافظ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، على امتداد سنواته الخمس والعشرين، على تركيز حصري على ظاهرة الفقر, ولاسيما الفقر الريفي. واعتمد مجلس محافظي الصندوق في دورته السنوية هذا العام موضوعا شاملا هو *تمويل التنمية – البعد الريفي*.

وفي دورة مجلس المحافظين، التي كان الرئيس النيجيري الخطيب الأول فيها، بحث المحافظون، الممثلون للدول الأعضاء في الصندوق البالغ عددها 162 دولة، تلك الأفكار في خطبهم وفي المحاورات السياسية التي شهدتها دورة المجلس. واسمحوا لي أن اقتطف بضعة عناصر من الخطاب الختامي لرئيس المجلس الذي أجمل فيه ما دار من مداولات نيابة عن المجلس.

ولاحظ المحافظون أنه لا بد من التعجيل كثيرا بالوتيرة الحالية للحد من الفقر بغية تحقيق الهدف المنشود. كما لاحظوا أن الغالبية العظمى من الفقراء تعيش في المناطق الريفية حيث تشكل الزراعة والأنشطة المتصلة بها مورد الرزق الأساسي، وأكدوا أيضا أهمية زيادة معدل التنمية الريفية والزراعية. ويتسم ذلك بأهمية حاسمة بغية تعزيز المعدلات الإجمالية للنمو الوطني وخلق الظروف المناسبة لتمكين فقراء الريف من الإفلات من فخ الفقر.

وفي هذا الصدد فإن ضيف الشرف سيادة الرئيس اوباسانغو، قد أكد "أن الحد من الفقر الريفي يجب أن يظل في موقع الصدارة في المهام الإنمائية العالمية".

أو كما قالت الشراكة الجديدة للتنمية الأفريقية فإن "تحسين الأداء الزراعي هو شرط مسبق من شروط التنمية الاقتصادية".

السيد الرئيس،

لقط أثارت قمة الألفية عام 2000 الآمال بإرساء شراكة جديدة تقوم فيها البلدان النامية باتخاذ تدابير إصلاحية واسعة النطاق وتوفر فيها البلدان المتقدمة مساعدات إنمائية أكبر وسياسات مساندة في ميدان التجارة وغيرها من الميادين. ومئات الملايين من الفقراء الذين عجزوا عن إسماع صوتهم على مدى زمن طويل يستحقون ذلك أيما استحقاق.

شكرا لكم